

The Legal Role of The Insurance Policy in Concluding Insurance Contracts

Dr. Kamaran Mohammed Qadir

Lecturer

Department of Legal Administration, Erbil Technical Administrative Institute, Erbil Polytechnic University, Erbil, Iraq

Dr. Sidqi Mohammed Amin
Assistant Professor

Department of Law, Faculty of Law, Political Science and Management, Erbil Soran University, Erbil, Iraq

د. كامران محمد قادر

مدرس

قسم الإدارة القانونية، المعهد التقني الإداري أربيل، جامعة أربيل التقنية، أربيل، العراق

د. صدقي محمد أمين عيسى

أستاذ مساعد

قسم القانون، فاكولتي القانون والعلوم السياسية والإدارة، جامعة سوران، أربيل، العراق

kamaran.qadir@epu.edu.iq

sidqi.amin@soran.edu.iq

الكلمات المفتاحية: وثيقة التأمين، شركات التأمين، الشروط العامة، الشروط الخاصة، الشروط التعسفية

Keywords: Insurance policy, insurance companies, general conditions, special conditions, arbitrary conditions

الملخص

ازدهرت شركات التأمين في العراق بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، وان أهم مستمسك قانوني لعقد التأمين بكافة أنواعه عبارة عن وثيقة التأمين، وتبرز دور هذه الوثيقة كونها تتضمن كافة الشروط والبيانات والمعلومات المفصلة عن عناصر عقد التأمين وأطرافه، إضافة إلى أهميتها في إثبات عقد التأمين، لذلك فان التشريعات والفقه وكذلك شركات التأمين قد اهتموا بهذه الوثيقة اهتماما بالغاً يتفق مع ماهيتها وأهميتها.

(١) البحث مستل من أطروحة الدكتوراه المعنون (التنظيم القانوني للتأمين على الأعمار الصناعية-دراسة مقارنة)، في قسم القانون بفاكولتي القانون والعلوم السياسية والإدارة في جامعة سوران.

وعادة تقوم شركات التأمين بتجهيز هذه الوثيقة وتحضيرها ويفرض وجودها الفعلي والقانوني عن طريق وضع الشروط العامة فيه، ولكن للتشريع له دور بارز في الحد من الشروط التعسفية التي تكون في الغالب في صالح الشركات المؤمنة، والقانون العراقي والمصري عالجا للشروط التعسفية، ولكن دون الحد منها، ولكن لتعديل القانون المدني الفرنسي في عام (٢٠١٦) دور بارز في القضاء على الشروط التعسفية أو التي تؤدي إلى اخلال التوازن العقدي، حيث فرق بين الشروط العامة والشروط الخاصة التي نجدها في عقود التأمين، وهذا البحث يعالج موضوع الوثيقة منظورا إليها من الناحية القانونية كمقارنة بين القانون العراقي والمصري من جهة، والقانون الفرنسي من جهة أخرى، أما الاستثناءات التي تورد في هذه الوثيقة فيجب التقليل منها كلما أمكن أيضا حماية للمؤمن له.

Abstract

Insurance companies in Iraq have flourished greatly in the past few years, and the most important legal document for the insurance contract of all kinds is the insurance document, and the role of this document stands out as it includes all the conditions, data and detailed information about the elements and parties to the insurance contract, in addition to its importance in proving the insurance contract, Therefore, legislation and jurisprudence, as well as insurance companies, have paid great attention to this document, consistent with its nature and importance. Usually, insurance companies prepare and prepare this document and impose its actual and legal existence by setting general conditions in it, but legislation has a prominent role in limiting arbitrary conditions that are often in the interest of insured companies, and Iraqi and Egyptian law dealt with arbitrary conditions, but without limiting them. However, the amendment of the French Civil Code in (2016) played a prominent role in eliminating arbitrary conditions or that lead to an imbalance in the contractual balance, as there is a difference between the general conditions and the special conditions that we find in insurance contracts, and this research deals with the subject of the document from a legal perspective as a comparison between Iraqi and Egyptian law on the one hand, and French law on the other. As for the exceptions mentioned in this policy, they must be minimized whenever possible to protect the insured.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه اجمعين، أما بعد:

موضوع البحث ونطاقه

يبرز دور وثيقة التأمين كأهم مستمسك في عقود التأمين، كونها تتضمن كافة الشروط والبيانات والمعلومات المفصلة عن عناصر عقد التأمين وأطرافه، إضافة إلى أهميتها في إثبات إبرام عقد التأمين، لذلك نرى أنَّ التشريعات والفقه وكذلك شركات التأمين قد اهتموا بهذه الوثيقة اهتماماً بالغاً يتفق مع ماهيتها وأهميتها، إلى درجة وصل ببعض الفقه أن يقر على أنها عقد التأمين ذاته.

ونطاق هذا البحث منصب بالذات على وثيقة التأمين تحديداً، بمعنى أنه ينصب ويقتصر على دراسة تعريف وخواص وطبيعة وأهمية وشروط هذه الوثيقة ودورها في إبرام عقد التأمين، ودون المضي قدماً في تناول الموضوعات الأخرى المتعلقة بإبرام هذا العقد كطلب التأمين ومذكرة التغطية المؤقتة، أو ملحق وثيقة التأمين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث كونه يتناول أهم وثيقة من وثائق إبرام عقد التأمين، والتي تتضمن المعلومات الكاملة عن المؤمن والمؤمن له والشيء المؤمن منه، ومعلومات المستفيد في عقود التأمين، إضافة إلى تحديد نوع التأمين والأقساط التي تدفع من قبل المؤمن إلى شركة التأمين، ومبالغ التأمين التي تدفع إلى المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه، وهذه الدراسة تبين الدور الذي تؤديها هذه الوثيقة في عمليات التأمين المختلفة.

مشكلة البحث:

ما ورد بشأن شروط التحكيم في التشريع العراقي والمصري فيه نظر، حيث تؤكد هذه التشريعات عدم وضع شروط التحكيم بين الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التأمين، بل يجب أن تكون ضمن اتفاق خاص وإلا تكون تلك الشروط باطلة، والباحث يرى أنه من المستحسن وضع شروط التحكيم ضمن وثيقة التأمين وبالأخص ضمن الشروط الخاصة، وليس في اتفاق خاص كما جاء في القانونين أعلاه، ولتلافي هذه المشكلة يستوجب تعديل المواد القانونية بهذا الخصوص، والبحث يعالج مشكلة أخرى وهي وجود كثرة الاستثناءات في وثائق التأمين التي ليس في صالح المؤمن له، وعليه فإنه يجب تقليل الاستثناءات في هذه الوثائق كلما أمكن.

خطة البحث:

سنتناول موضوع البحث في مطلبين، في المطلب الأول نتطرق إلى ماهية وثيقة التأمين وفي المطلب الثاني سنتناول شروط وثيقة التأمين.

المطلب الأول

ماهية وثيقة التأمين

في هذا المطلب سنتناول تعريف وثيقة التأمين وأهميتها ثم تفسيرها في ثلاثة فروع.

الفرع الأول: تعريف وثيقة التأمين

اختلفت التشريعات والفقه في تعريف وثيقة التأمين، ومرد ذلك يرجع إلى النظر إليها من زوايا مختلفة، إذ عرفها بعض التشريعات على أنها وسيلة إثبات، والبعض الآخر على أنها وثيقة يتضمن شروط وتعهدات أطراف العقد والبعض الآخر نظر إليها كعقد، وكذلك نظر إليها البعض الآخر كصك مدون، أو مستند وأداة لوجود العقد، وغيرها من التعريفات، ونحاول إلقاء الضوء على هذه الآراء المختلفة في هذا الفرع.

أولاً: موقف التشريعات في تعريف وثيقة التأمين: عرف المشرع العراقي وثيقة التأمين على أنها هي "الوثيقة التي تعتمد لإثبات إبرام عقد التأمين بين المؤمن والمؤمن له"^(١)، أما المشرع المصري لم يتطرق إلى تعريف وثيقة التأمين في القانون المدني، بل خصت مواد قانونية بمضمونها وشروطها، والمشرع الفرنسي كذلك لم يعرف وثيقة التأمين، لذلك نستعين بتشريعات أخرى خارج التشريعات المقارنة للوصول إلى تعريف وافٍ لوثيقة التأمين، ومنهم المشرع الأردني حيث عرفه على أنها "وثيقة - بوليصة - التأمين المبرمة بين المؤمن والمؤمن له المتضمنة شروط العقد بين الطرفين وتعهداتهما والتزاماتهما وحقوقهما أو حقوق المستفيد من التأمين وأي ملحق بهذه الوثيقة"^(٢)، أما المشرع السعودي فقد عرف وثيقة التأمين على أنها: "عقد يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يعرض المؤمن له عند حدوث الضرر أو الخسارة المغطى بالوثيقة، وذلك مقابل الاشتراك الذي يدفعه المؤمن له"^(٣).

(١) المادة (٢) الفقرة الثانية عشرة من قانون تنظيم أعمال التأمين العراقي رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٥).

(٢) المادة (٢) من قانون تنظيم أعمال التأمين الأردني رقم (٣٣) لسنة (١٩٩٩). وهذا التعريف مشابه تماماً لتعريف الوثيقة في القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٦) لسنة (٢٠٠٧) في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله، حيث ورد في المادة (١) منه ولكن ساوى القانون الإماراتي بين وثيقة التأمين وعقد التأمين في هذا التعريف لأنه مكتوب كالاتي: وثيقة التأمين (عقد التأمين).

(٣) المادة (١٧١) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ (٢٤/٦/١٤٢٤) الموافق (٣/٧/٢٠٠٣)، والقرار لمجلس الوزراء رقم (١٢٥) بتاريخ (١٤/٥/١٤٢٤).

ثانياً: موقف الفقه في تعريف وثيقة التأمين: يقول الفقيه المصري الاستاذ السنهوري إن وثيقة التأمين هي عقد التأمين ذاته، جرت العادة بأن يتخذ صورة وثيقة (Police)^(١). ويرى الباحث أن الأستاذ السنهوري عندما ساوى بين وثيقة التأمين وعقد التأمين أخذ بنظر الاعتبار أهمية الوثيقة من الناحية القانونية^(٢)، ونظر إليها البعض الآخر كصك مدوّن فيه عقد التأمين بشروطه وبنوده المتنوعة، فالعقد شريعة المتعاقدين، أي تقوم مقام القانون بالنسبة لعاقديهما^(٣)، وعرفها البعض على أنها عبارة عن: "المستند الذي يتضمن عقد التأمين ويدل على إبرامه بصفة نهائية"^(٤)، وهناك تعريفات أخرى لوثيقة التأمين ركز على مضمونها، حيث عرفت الوثيقة على أنها: "الأداة التي يتجسد فيها وجود ومضمون عقد التأمين"^(٥)، أو أنّ الوثيقة عبارة عن: "الإطار الذي يفرغ فيه المؤمن موافقته النهائية على إبرام عقد التأمين"^(٦). ويرى الباحث أن وثيقة التأمين عبارة عن المستند الذي يتضمن في إطاره كافة البيانات والشروط العامة والخاصة المتعلقة بعقد التأمين، ودليل على إبرام عقد التأمين، وهي وسيلة إثبات العقد.

(١) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (عقود الغرر وعقد التأمين)، ط٣، ج٧، المجلد الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠، ص١١٨٨.

(٢) وعرفها الدكتور سلامة عبد الله تعقد بقوله: (ويمكن تعريف وثيقة التأمين على أنها عقد بين المؤمن والمستأمن أو المؤمن له، يتعهد بمقتضاه أن يدفع للمستأمن أو المستفيدين أو يعوضهم عن أي خسارة مالية أو نقص في الدخل عن تحقق حادث معيّن يكون منصوباً في عقد التأمين..... د. سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٩٤.

(٣) د. عصام أنور سليم، اصول عقد التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص١٩٥.

(٤) د. هيثم حامد المصاروة، المنتقى في شرح عقد التأمين، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص١٤٤.

(٥) د. عايد فايد عبد الفتاح فايد، أحكام عقد التأمين، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، سنة ٢٠١٠، ص٢١٣.

(٦) د. حسن يوسف محمود عليوة، التأمين من مسؤولية الناقل الجوي للأشخاص، دار الكتب القانونية، مصر، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، ٢٠١٠، ص٢٣٦.

الفرع الثاني: الأهمية القانونية لوثيقة التأمين

تعتبر وثيقة التأمين الدليل الطبيعي الذي يتخذ كوسيلة لإثبات عقد التأمين^(١)، فالمتفق عليه هو أن وثيقة التأمين لا تعتبر ركناً لانعقاد العقد وإنما وسيلة لإثباته، فيستطيع المؤمن له بناء عليه إثبات عقد التأمين بموجب القواعد العامة في الإثبات^(٢).

أما موقف القوانين من وثيقة التأمين فمختلف حيث نجد أنَّ المشرع العراقي اعتبر وثيقة التأمين هي (الوثيقة التي تعتمد لإثبات ابرام عقد التأمين بين المؤمن والمؤمن له)^(٣)، ووفقاً للقانون الفرنسي إن عقد التأمين عقد رضائي، ووثيقة التأمين لا تشترط إلا لإثبات العقد^(٤)، وفي النظام الإنجليزي وثيقة التأمين عبارة عن تجسيد عقد التأمين، أي تأكيده، بينما في النظام الأمريكي هي مجرد إثبات لعقد التأمين^(٥)، ومن ثم إذا قبل المؤمن الإيجاب الموجه إليه من المؤمن له، ووصل هذا القبول إلى علم المؤمن له، تم عقد التأمين وصار ملزماً لكل من الطرفين^(٦)، واشترط وجود الوثيقة لتفعيل عقد التأمين لا يعني أنه قد أصبح في عداد العقود الشكلية، إذ ليس في القانون المصري ولا الإنجليزي أيضاً ما يخرج عقد التأمين من حدود العقود الرضائية التي تتعقد بتلاقي إرادة الطرفين^(٧)، إذ إن دور الوثيقة يقتصر في الأصل على إثبات عقد التأمين، ولا شأن لها في انعقاد العقد باعتبار أنَّ هذا العقد عقد رضائي، ولكن ذلك لا يمنع من أن يتفق الطرفان على جعل العقد عقداً شكلياً لا ينعقد ما لم يتم توقيع الوثيقة والوفاء بالقسط الأول^(٨)، وهنا الواقع العملي والعرف غلب على القانون وحل في هذه المسألة محل نصوص القانون، والسبب في تمسك العرف التأمين بالوثيقة كون هذا التعاقد

(١) د. عابد فايد عبد الفتاح فايد، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٢) موريس منصور، دراسات في التأمين، الطبعة ١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩، ص ٣٨.

(٣) المادة (٢) الفقرة (الثانية عشرة) من قانون تنظيم أعمال التأمين العراقي رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٥).

(٤) المادة (٨) من قانون (١٣) يولييه سنة (١٩٣٠) الفرنسي، حيث نصت صراحة على ان اثبات عقد التأمين بوثيقة التأمين.

(٥) عبد القادر العطير، التأمين البري في التشريع، ط ٥، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ١٢٤.

(٦) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج ٧، المصدر السابق، ص ١١٩٩.

(٧) د. حسين يوسف محمد عليوة، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(٨) د. طارق عفيفي صادق احمد، المبادئ العامة للتأمين، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٢٨.

ينطوي على شروط كثيرة ويمتد إلى مسافات طويلة زمنياً وتتعلق به الحقوق والتزامات للعديد من الأشخاص مما يستلزم إفراغ هذه الحقوق والالتزامات والشروط والبيانات وغيرها من الأمور في محرر مكتوب^(١)، وما يبرر إثبات عقد التأمين بالكتابة والتي تكون عادة وثيقة التأمين، ذلك أن عقد التأمين ليس كغيره من العقود البسيطة من ناحية التكوين بل عقد شديد التعقيد^(٢). فإذا ادعى المؤمن له أن ما ورد بالوثيقة لم يأت مطابقاً للاتفاق، كان له المطالبة بتصحيح ذلك، ويقع عليه الإثبات، حيث لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت بالكتابة، إلا بالكتابة، أما إذا استلم المؤمن له الوثيقة وسكت عن طلب تصحيحها، فقد يحمل ذلك على قبوله ما ورد بالوثيقة^(٣).

وفيما يتعلق بإثبات عقد التأمين، فإن المؤمن (شركة التأمين) يعتبر تاجراً بشكل عام كون التأمين من الأعمال التجارية، أما المؤمن له والمستفيد فقد يكونان تاجراً أو غير ذلك، وعليه إذا كان أي من المؤمن له أو المستفيد تاجراً أو أبرم العقد لعمل تجاري، جاز للمؤمن إثبات عقد التأمين بكافة طرق الإثبات المقررة قانوناً ومنها البيّنة والقرائن، أما إذا كان أي منهما غير تاجر، أو كان التأمين أبرم لعمل غير تجاري فلا يجوز للمؤمن الإثبات إلاً وفقاً للقواعد العامة، وبالتالي تلزم الكتابة أو ما يقوم مقامها عند تجاوز قيمة التأمين النصاب، حتى لو تعلقت المنازعة بأحد الأقساط الذي لا تتجاوز قيمته هذا النصاب، ويخضع خلف المؤمن له لهذه القواعد^(٤).

(١) د. حسين يوسف محمد عليوة، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(٢) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج ٧، المصدر السابق، ص ١٢٠٠. وهنا للأستاذ الدكتور السنهوري كلمة حيث يقول: ولكن أي دليل كتابي آخر غير وثيقة التأمين، يكفي، فيجوز الاثبات بكتب متبادلة بين المؤمن والمؤمن له، وببرقية صادرة من المؤمن بقبول طلب التأمين المكتوب، ولكن الطريق المألوف للإثبات هو وثيقة التأمين كدليل نهائي. السنهوري، المصدر السابق، ص ١٢٠٠.

(٣) د. محمد حسين منصور، أحكام قانون التأمين، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٧٠-١٧١.

(٤) أنور طلبة، المطول في شرح القانون المدني، ج ١١، شركة ناس للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص ٣١.

الفرع الثالث: تفسير وثيقة التأمين

الغرض من تفسير وثيقة التأمين هو تحديد معاني العبارات القانونية التي اتفقت عليها في هذا العقد، والتي تتضمنها وثيقة التأمين سواء كانت على شكل شروط مكتوبة أم تفسير ما يكتنفه الغموض بالنسبة للعبارات القانونية والعلمية الواردة في الوثيقة، "والتفسير في العقود بصفة عامة وفي عقد التأمين بصفة خاصة من أهم اليات حماية الطرف الضعيف في عقد التأمين، حيث ترد الشروط والقواعد العامة في عبارات موجزة، وقد يصعب على القاضي معرفة المعنى المقصود من النص، فيلجأ إلى تفسيره ومعرفة ما إذا كان من الممكن تطبيقه على الحالة المعروضة أمامه من عدمه"^(١).

وإنّ تفسير عقد التأمين حرفياً دون الاستعانة بأي عناصر خارجة عن العقد، كالنية المشتركة للمتعاقدين، يترتب عليه تطبيق شروط العقد تطبيقاً تعسفياً دون النظر إلى قواعد العدالة التي تستلزم مراجعة الشروط التعسفية التي يفرضها المؤمن على المؤمن له، وكذلك الفقه الحديث مجمع على أن التفسير الحرفي يترتب العديد من الآثار السلبية التي تتعارض مع مبدأ تحقيق العدالة^(٢)، وإذا كانت الوثائق موحدة، "مجرد تفسير المحاكم للوثيقة وشروطها ولو لمرة واحدة يفيد في تفسير جميعها في جميع الحالات المشابهة"^(٣)، ولكن في الوثائق غير الموحدة تبرز مشكلة تفسير وثيقة التأمين خاصة عند وجود تعارض بين بعض بنود الوثيقة مع الشروط العامة المطبوعة، أو البيانات الواردة في طلب التأمين، أو ظهور تعارض بين الشروط الواردة في الوثيقة الأصلية مع الشروط الواردة في ملحق وثيقة التأمين. ومن المسلمات إذاً أن يقر المشرع تفسير أي لبس أو عبارات غامضة لصالح المؤمن له^(٤)، من قبل قاضي الموضوع، لأنه هو الذي يتولى تفسير وثيقة التأمين طبقاً للمبادئ العامة في التفسير، وله السلطة التامة في استخلاص نية المتعاقدين، ويستهدي في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجاري في المعاملات^(٥).

(١) د. محمود عبد الرحمن السيد، التفسير القضائي لعقد التأمين، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ٤٩.

(٢) د. إبراهيم، عبد العزيز داود، التفسير القضائي لعقد التأمين، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٩-٢٠.

(٣) د. سلامة عبدالله، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٤) د. هيثم حامد المصاروة، المصدر السابق، ص ١٥٠، ود. صلاح الدين طلبة، المصدر السابق، ص ٢٤٧، والأستاذ الدكتور عصام أنور سليم، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٥) د. محمد حسين منصور، المصدر السابق، ص ١٧٤.

أما إذا كانت عبارات العقد واضحة المعنى، لم يجز له تفسيرها بشكل يؤدي إلى انحرافه عن معناها الأصلي، وإلا كان هذا فسخا للعقد يقع تحت رقابة محكمة النقض وجاز نقض الحكم، ولكن يجب أن يطبق ما اتفق عليه المتعاقدان دون أن ينتقص منه أو يزيد عليه، أو يعدل فيه في جميع الأحوال^(١).

وعموماً هناك خمسة أنواع من التفسير (التشريعي، الفقهي، القضائي، الموضوعي، الشخصي)، يسترشد بها القاضي في تفسيره لعقود التأمين^(٢)، والهدف من كل ذلك تحقيق العدالة وإرجاع التوازن العقدي في عقود التأمين، ويكون ذلك عن طريق هذه القواعد التي هي ثمرة التشريع والفقهاء والقضاء وهي كالآتي:

١- قد يفسر الشك لمصلحة المؤمن له باعتباره الطرف المذعن في العقد^(٣)، ويتم تفسير العبارات الغامضة فقط^(٤).

٢- عند التعارض بين الشروط المطبوعة والمكتوبة فيما بعد، أو ما يكتب لاحقاً باليد أو الآلة الطابعة بعد الاتفاق عليه، فيعتمد بالشروط المكتوبة، لأن طلب التأمين والشروط الخاصة أكثر دلالة في التعبير عن إرادة المتعاقدين من غيرها، هذا فضلاً عن أن القاعدة تقضي بأن الخاص يقيد العام^(٥).

٣- عند التعارض بين نسخ وثيقة التأمين الموجودة بين أيدي المؤمن والمؤمن له، فإن النسخة التي يعتد بها هي النسخة التي بيد المؤمن له يحتج بها، لأن المؤمن هو الذي قام بتحرير هذه النسخة فهو المسؤول عن التعارض الذي يقوم بينهما^(٦).

(١) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج٧، المصدر السابق، ص ١٢٠٧-١٢٠٨، ويشير الأستاذ السنهوري في الهامش في صفحة (١٢٠٨) إلى نقض فرنسي بهذا الخصوص في ٢٩ مايو ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري: ١٩٣٣-٨٠١-١١ يولية سنة ١٩٣٣، دالوز الأسبوعي (١٩٣٣-٤٩٣-٦).

(٢) د. محمود عبد الرحمن السيد راجح، المصدر السابق، ص ٥١-٥٦.

(٣) نصت المادة (١٦٧) الفقرة (٣) من القانون المدني العراقي على أن: (لا يجوز ان يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الادعان ضاراً بمصلحة الطرف المذعن ولوكان دائناً).

(٤) ان مضمون المادة (١٥٠) الفقرة (١) من القانون المدني المصري نصت على ان: (إذا كانت عبارة العقد واضحة، فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين).

(٥) د. هيثم حامد المصاروة، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٦) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج٧، المصدر السابق، ص ١٢٠٩.

٤- إذا كان التعارض بين وثيقة تأمين الأصلية وملحق الوثيقة، اعتبرت شروط الملحق ناسخة لشروط الوثيقة الأصلية ومعدلة لهذه الوثيقة، واعتد بشروط الملحق دون شروط الوثيقة الأصلية^(١)، وتقتضي قواعد التفسير تغليب الشروط الأقرب زمنياً إلى صدور الوثيقة على الشروط الأخرى، وترتيباً على ذلك فإن الشروط الخاصة تنسخ الشروط العامة متى ما حصل التعارض بينهما^(٢).

(١) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج٧، المصدر السابق ، ص١٢١٦.

(٢) موريس منصور، المصدر السابق، ص٤٤.

المطلب الثاني

معلومات وأقسام وثيقة التأمين

لم يحدد القانون المدني العراقي ولا القانون المدني المصري تفاصيل معلومات الوثيقة، ولكن القانون المدني الفرنسي اهتم بهذه المعلومات لأهميتها وبيّن بيانات وثيقة التأمين بصورة مفصلة، وفي ذلك نصت المادة (4-112L) من قانون التأمين الفرنسي رقم (666-76) تاريخ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٦ على أنه: تؤرخ وثيقة التأمين بيوم إبرامه، وهي تبين:

- اسمي المؤمن والمؤمن له ومحل إقامة كل منهما.

- الشيء أو الشخص المؤمن عليه.

- الوقت الذي يصبح الخطر فيه مضمونا ومدة الضمان.

- قيمة الضمانة.

- القسط أو اشتراك التأمين.

وهناك شروط أخرى حددها القانون رقم (٩٤-٥ في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، على أنه يجب أن يتضمن وثيقة التأمين إضافة إلى ما تم الإشارة إليه، بعض الشروط الأخرى وهي بيان:

- القانون الواجب التطبيق على العقد عندما لا يكون هو القانون الفرنسي؛

- عنوان مركز المؤمن، وعند الاقتضاء، عنوان الفرع الذي يمنح التغطية؛

- اسم وعنوان السلطات المكلفة بمراقبة مؤسسة التأمين التي تغطيه.

والمادة (12-113L) من قانون التأمين الفرنسي فقد ألزم أن ينص في وثيقة التأمين:

(مدة العقد وشروط الفسخ)، هذه بالنسبة للمعلومات والبيانات.

أما فيما يتعلق بأقسام وثيقة التأمين فإنها تشتمل على عدة أقسام مرتبة قانونياً بحيث تحتوي على كل البيانات والمعلومات الضرورية عن شركة التأمين وعن المؤمن له، إضافة إلى إدراج الالتزامات التي تقع على الجانبين، وتتضمن أيضاً جدولاً تجمع فيه البيانات والمعلومات المتعلقة بالوثيقة، وكل ذلك نبينه في فرعين^(١).

(١) تتكون وثيقة التأمين من خمسة أقسام رئيسية وكالاتي: (١) قسم المقدمة، (٢) قسم الضمان، (٣) قسم الشروط، (٤) قسم التوقيع، (٥) قسم الجدول. مورييس منصور، دراسات في التأمين، المصدر السابق، ص ٤١-٤٢.

والفقهاء عموماً تعرضوا للشروط والبيانات المكتوبة والمطبوعة في وثيقة التأمين حيث قسمها الدكتور صلاح الدين طلبية إلى سبعة أقسام في كتابه (مقدمة التأمين): (١) أطراف العقد، (٢) الخطر، (٣) مبلغ التأمين، (٤) القسط، (٥) تأريخ توقيع الوثيقة، (٦) تأريخ بدء سريان

الفرع الأول: قسم المقدمة والضمان في وثيقة التأمين

أولاً: قسم المقدمة: يأتي هذا القسم في بداية الوثيقة وتتضمن التعريف بالمؤمن له والإشارة إلى طلب التأمين وقسط التأمين^(١)، حيث هناك طرفان أو أكثر في عقد التأمين^(٢)، فإذا أمن المؤمن لنفسه على شيء معين، نكون أمام طرفين في العقد، أما إذا تم التأمين لصالح المستفيد^(٣) فيكون هناك طرف آخر خارج عن دائرة العقد، ولكن يحصل على مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه.

وفي عقود التأمين عموماً فإن المؤمن له يتحمل على عاتقه أقساط التأمين، وله الحق في التعويض عند وقوع الكارثة، ولا بد أن يكون هناك بيانات ومعلومات كافية ووافية عن المؤمن والمؤمن له في وثيقة التأمين، وتكون على شكل مطبوع، وهذه البيانات التي تخصص وثيقة التأمين باعتبارها عقداً مبرماً^(٤)، وبيانات المتعاقدين تتضمن:

١- اسم المتعاقدين ولقبهما، اسم المستفيد ولقبه.

٢- محل إقامة الشركة المؤمنة ومقدرتها المالية.

٣- البيانات المتعلقة بالشئ المؤمن منه.

٤- بيانات قسط التأمين.

٥- الإشارة إلى طلب التأمين والمعلومات التي فيه.

ثانياً: قسم الضمان في وثيقة التأمين: يعتبر قسم الضمان من أهم أقسام الوثيقة، يلي القسم الأول مباشرة، ويتطرق إلى قيام مسؤولية المؤمن بالتعويض وحدود مسؤوليته وكيفية تسوية التعويض^(٥).

إذ إن مسؤولية شركة التأمين تنشأ عند تحقق الحادث المؤمن منه والمذكور صراحة في العقد^(٦)، ومتى توافرت أركان المسؤولية المدنية نشأ للمؤمن المتضرر الحق في التعويض^(٧).

الوثيقة، (٧) مدة التأمين. أما الدكتور سلامة عبد الله في كتابه (الخطر والتأمين) أشار إلى هذه البيانات وجعلها أربعة فقط: (١) أطراف العقد، (٢) العوض المالي أو المقابل، (٣) الحادث المؤمن منه، (٤) مدة التأمين.

(١) موريس منصور، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢) د. سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٣) تشترط قوانين التأمين عموماً وجود مصلحة تأمينية في حالة التأمين لطرف ثالث..

(٤) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج ٧، المصدر السابق، ص ١١٨٨.

(٥) موريس منصور، المصدر السابق، ص ٣٩-٤٠.

(٦) د. سلامة عبد الله، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٧) د. طارق عفيفي صادق احمد، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

ومن الطبيعي أن لا تقوم مسؤولية شركة التأمين بدفع التعويض إلا بعد التحقق من أن المؤمن له قد راعى كافة الشروط المدونة في الوثيقة والتزم بأحكامها، وتأكيداً لذلك فإنه يشار إلى هذه النقطة في قسم الضمان^(١)، ويمكن التأمين ضد عدد من الأخطار في وثيقة واحدة ومثاله التأمين على عدد من الأقمار الصناعية بإطلاق صاروخ واحد (مركبة واحدة)^(٢)، أو إصدار وثيقتين أو أكثر من قبل شركات تأمين مختلفة تغطي نفس الخطر، كما قد يعني حدوث تقاسم للخطر بواسطة المؤمن والمؤمن له على أساس نسبة مئوية^(٣).

ويتم تعيين تاريخ سريان التأمين في هذا القسم حيث يتم تحديد التاريخ الذي يبدأ منه التأمين للمخاطر التي يتعرض لها القمر الصناعي المؤمن، وهو مبدأ سريان عقد التأمين، وكذلك التاريخ الذي ينتهي فيه التأمين، وذلك لبيان مدة العقد^(٤)، وإذا لم يحدد وقت سريان عقد التأمين على القمر الصناعي من قبل طرفي العقد، فإن وثيقة التأمين تبدأ سريانها من وقت سريان العقد وهذا هو الأصل^(٥)، ولكن ليس هناك مانع من أن يتفق المؤمن له مع شركة التأمين على تأجيل بدء سريان الوثيقة لتأخير لاحق، وهذا يعني تأجيل إنتاج عقد التأمين آثاره

(١) موريس منصور، المصدر السابق، ص ٤١.

(٢) بعد التطور الهائل في مجال إطلاق الأقمار الصناعية أصبح بالإمكان إطلاق جماعي للأقمار الصناعية، وفي شهر تموز ٢٠٢٠ تم إطلاق صاروخ يحمل (٧) أقمار صناعية بعد إطلاقه بنيوزلندا ولكن فقد بعد إطلاقه.

(٣) فقدان صاروخ يحمل (٧) أقمار صناعية بعد إطلاقها من نيوزلندا، وكالات، الموقع الإلكتروني: ساعة ١٢:٢٥ بتوقيت ابوظبي، al-ain.com/article/satellite-carrier-missile-launch-newzeland-517/space-flight-canon، تويتر: ان الصاروخ كان يحمل (٧) أقمار صناعية لشركات (space flight, canon electronics، وبلانيت وإن سبايس ميشنز)، آخر الزيارة/ ٢٠٢٣-٢-٢٣.

(٤) د. حسن يوسف محمد عليوة، المصدر السابق، ص ٣٢٧. ويكون ذلك عند تأمين قمر صناعي واحد من قبل عدة شركات تأمين، أو تأمين إطلاق القمر الصناعي عند شركة وتأمين تشغيل القمر الصناعي عند شركة أخرى، وتأمين حياة القمر الصناعي عند شركة ثالثة... وهكذا، والتأمين في هذه الحالات يسمى بالتأمين المزدوج.

(٥) د. هيثم حامد المصاروة، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٥) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج٧، المصدر السابق، ص ١٢٠٣.

الدور القانوني لوثيقة التأمين في ابرام عقود التأمين د. كامران محمد و د. صدقي محمد

إلى تاريخ لاحق لإبرامه^(١)، (وتسمح الوثيقة بتقبلها تمديد مدة التأمين أو تأمين أشياء جديدة)^(٢). ومسألة كيفية تسوية التعويض تعالج في هذا القسم أيضاً هناك خيارات ثلاثة للمؤمن، إما دفع مبلغ الضرر للمؤمن له نقداً، وهذا ما يريده المؤمن له عموماً، حيث يعوض المؤمن له بقيمة الشيء المؤمن عليه، والخيار الثاني للمؤمن هو أن يقوم بتصليح الشيء المؤمن منه وعلى سبيل المثال إذا كانت الشيء المؤمن منه سيارة فيتم تصليحها على حساب شركة التأمين، وإذا كان الشيء المؤمن منه قمراً صناعياً، فيتم تصليحه كذلك، خاصة إذا كان في مرحلة التصنيع أو مرحلة ما قبل الإطلاق^(٣).

أما الخيار الثالث فهو استبدال الشيء المؤمن منه بأخر جديد، وبنفس المواصفات.

الفرع الثاني: قسم الشروط والتوقيع والجدول في وثيقة التأمين

أولاً: تحتوي وثيقة التأمين على نوعين من الشروط، الشروط العامة والشروط الخاصة وكما تمت الإشارة إليها، والشروط العامة تكون مطبوعة على النموذج الذي يعده المؤمن مسبقاً،

(١) د. عصام أنور سليم، المصدر السابق، ص ١٩٧. وتوجد هذه الحالة بكثرة في عقد التأمين على القمر الصناعي فإذا كان التأمين متعلق بإطلاق القمر الصناعي فيمكن الاتفاق بين المؤمن والمؤمن له على أن يبدأ سريان عقد التأمين على القمر الصناعي من يوم الإطلاق الفعلي حيث هناك أمور كثيرة تؤثر على إطلاق القمر الصناعي ويمكن أن يؤجل الإطلاق لمرات عديدة، ومن ضمن هذه الأمور التي لها تأثير كبير على تأجيل إطلاق القمر الصناعي، سوء الأحوال الجوية أو كشف مشكلات تقنية كخلل فني في مركبة الإطلاق أو منصة الإطلاق وغيره من الأمور الفنية المعقدة.

(٢) موريس منصور، المصدر السابق، ص ٤١. مثلاً إضافة تأمين تشغيل القمر الصناعي التجريبي إلى تأمين الإطلاق، أو تأمين تصنيع القمر الصناعي إضافة إلى تأمين إطلاقه، وغير ذلك من التأمينات المزدوجة، وكل ذلك يمكن أن يتم بوثيقة تأمين واحدة عندما تكون الشركة المؤمنة شركة واحدة.

(٣) ولو أن تصليح القمر الصناعي في مداره في الوقت الحاضر صعب، حيث هناك محاولات كثيرة من قبل الشركات العاملة في تكنولوجيا الفضاء وتصنيع القمر الصناعي لتطوير النظام الذي يمكن به تصليح القمر الصناعي في مداره وذلك بسحبه إلى داخل المحطات الفضائية المتوفرة في الفضاء وتصليحها، ولكن هذه العملية ذات تكلفة عالية لذلك غير محبذة في الوقت الحاضر، وهناك محاولات قليلة من هذا النوع ولكن يمكن أن تصبح اعتيادية في المستقبل

وتكون موحدة بالنسبة لنوع واحد من التأمين^(١).

والى جانب الشروط العامة، تذكر بيانات معينة تكتب بالآلة الطابعة أو باليد^(٢)، وهذه البيانات هي التي تخصص وثيقة التأمين باعتبارها عقداً مبرماً مؤمن له بالذات^(٣)، ولكن تختلف من وثيقة إلى أخرى^(٤) لاختلاف البيانات المدونة الضرورية، وتسمى بالشروط الخاصة، والعلة في كتابة الشروط الخاصة بشكل مختلف تكمن في تمييزها عن الشروط العامة، حيث تحتوي هذه الشروط على جميع البيانات والمعلومات الخاصة بنوع التأمين المطلوب.

وقد أدت المنافسة بين المؤمنين إلى زيادة عدد الشروط التي ترد في أي من هذه الوثائق بحيث تؤدي الغرض منها في حالات المنافسة من إضافة خدمات أو تغطيات أو مدد إضافية أو مثيلاتها لدى المؤمنين الآخرين، وتظهر مثل هذه الاختلافات بين شروط وثيقة التأمين لمؤمن ما ومثيلتها لدى مؤمن آخر في دول عدة، خاصة تلك التي فيها فروع لشركات أجنبية من جنسيات مختلفة^(٥)، وهذه المنافسة ضرورية في المجال التجاري وتكون عادة لصالح المؤمن له حيث لها تأثير مباشر على قيمة التغطية التي تمثلها الأقساط التي تدفع من قبل المؤمن له، وزيادة الحماية، والحصول على مكتسبات أكثر ومتنوعة خاصة في مراحل التفاوض حيث يكون المؤمن له بين اختيارات كثيرة ويختار ما هو أنسب له من الناحية الفنية والاقتصادية.

واهتمت التشريعات بهذه الشروط اهتماماً بالغاً، وكذلك الفقهاء والباحثون في مجال التأمين^(٦)، ومن الصعوبة توحيد هذه الشروط في وثائق التأمين إلا في الدول ذات التكامل

(١) د. محمد حسين منصور، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٢) حسب رأي الباحث ان هذه الشروط يكتب الآن بالكمبيوتر والتي يمكن تعديلها في أي وقت، لأن الآلة الكاتبة بمعناها التقليدي أصبحت من الماضي ولا يستخدم في الوقت الحاضر والأفضل كتابتها بلون مختلف.

(٣) عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج٧، المصدر السابق، ص ١١٨٨.

(٤) د. محمد حسين منصور، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٥) د. سلامة عبد الله، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٦) حدد القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة (١٩٥١) هذه الشروط، في المادة (٩٨٥) في خمس فقرات، أما

القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة (١٩٤٨)، فقد خصص المادة (٧٥٠) لبيان الشروط الباطلة في خمس فقرات، وأشار المشرع المصري إلى الشروط التي تقضي بسقوط

الدور القانوني لوثيقة التأمين في ابرام عقود التأمين د. كامران محمد و د. صدقي محمد

الاقتصادي^(١)، لذلك تختلف الشروط العامة من بلد لآخر مما يترتب عليها اختلاف الوثائق^(٢)، وهذا لا يؤثر على إقرار التشريعات بهذه الأهمية إذ يقضي القانون الفرنسي أن يحرر عقد التأمين (بحروف ظاهرة جداً)^(٣)، خاصة الشروط المتعلقة بأحوال البطلان والسقوط^(٤)، وأكد عليه التشريع العراقي والمصري واللبناني^(٥)، والتشريعات العربية الأخرى كذلك^(٦).

أما فيما يتعلق بتعارض الشروط المطبوعة التي هي من الشروط العامة التي أعدت سابقاً، أو بعبارة أخرى الشروط الثابتة في نموذج الوثيقة التأمينية التي أعدتها شركة التأمين والتي ليس فيها مجال للمناقشة أو التعديل، مع شرط آخر مكتوب والذي هو من الشروط الخاصة التي فيها متسع للمناقشة والمساومة من قبل طرفي العقد، ففي هذه الحالة يهمل الشروط المطبوعة ويعمل بالشروط المكتوبة كونها حررت بعد الشروط المطبوعة، ولا بد أنها جاءت نتيجة مفاوضة فيما بين شركة التأمين والمؤمن له^(٧)، وتركيز التشريعات على هذه الشروط ومعالجتها بهذه الأهمية كون عقد التأمين يعتمد على التقديرات فيما يتعلق بموازنة قسط التأمين مع مبلغ التأمين من ناحية، وكتابة الشروط العامة من قبل المؤمن تحديداً من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك تعقيد هذا العقد بشكل يحتاج إلى عناية أكثر من قبل المشرع

الحق بسبب مخالفة القوانين أو التأخر في إعلان الحادث المؤمن منه، والشروط التي يجب ابرازها وشروط التحكيم والشروط التعسفية.

(١) هناك جهود معتبرة في الامارات العربية المتحدة في توحيد وثيقة التأمين على المركبات من المسؤولية المدنية والتأمين ضد الفقد والتلف للمركبة، وذلك بقرار من مجلس ادارة هيئة التأمين الاماراتي رقم (٢٥) لسنة (٢٠١٦).

(٢) د. سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٩٩.

(٣) د. توفيق حسن فرج، أحكام الضمان التأمين في القانون اللبناني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٨٤.

(٤) في ذلك المواد (٥)، و (٨) من قانون التأمين الفرنسي.

(٥) أنظر في ذلك: المادة (٩٨٥) من القانون المدني العراقي الفقرة (٣) منه، والمادة (٧٥٠) من القانون المدني المصري الفقرة (٣) منه وكذلك المادتين ((٩٦٢) و ((٩٦٤) من قانون الموجبات والعقود اللبناني.

(٦) د. توفيق حسين فرج، المصدر السابق، ص ٣٨٤.

(٧) د. صلاح الدين طلبة، مقدمة في التأمين، دار المعارف بمصر، مصر، ١٩٦٤، ص ٢٤٧.

لإرجاع توازن العقد ولاستقرار المعاملات وديمومة العقود التجارية، وكل ذلك يجعل من المؤمن أن يتبع الأسس القانونية بدقة عند وضعها لهذه الشروط، عند إبرام العقد وعند تنفيذه، لأنّ التشريعات قد أبطلت الشروط التعسفية حماية للمؤمن له.

وفيما يتعلق بكيفية الكتابة أكدت التشريعات على أن تكون الشروط المطبوعة التي يضعها المؤمن بشكل ظاهر، خاصة تلك المتعلقة بالبطلان والسقوط في عقود التأمين^(١)، والعلة في ذلك ترجع إلى أهمية هذه الشروط بالنسبة لحقوق المؤمن له فالتشريع يحاول دائماً ضمان هذه الحقوق حماية منه للطرف الضعيف.

أما الشروط التعسفية في القانون العراقي والقانون المصري تكون باطلة في عقود التأمين ولكن العقد يبقى سارياً^(٢)، أما القانون المدني الفرنسي قد حسم أمر الشروط في المادتين (١١١٠، ١١٧١) بعد التعديلات التي أجريت في عام (٢٠١٦) في المادة (١١١٠) عند تعريفه لعقد المساومة أشارت إلى حرية الأطراف في هذا النوع من العقود مناقشة الشروط بحرية، وفي تعريفه لعقد الإذعان أشارت إلى أنّ الشروط العامة غير قابلة للتفاوض وبمفهوم المخالفة يستنتج بأنّ الشروط الخاصة الواردة في العقد قابل للمناقشة، ولحسم الأمر نهائياً نصت المادة (١١٧١) بأنّ: (يعتبر كأن لم يكن كل شرط في عقد إذعان يترتب اختلالاً واضحاً في التوازن بين حقوق والتزامات أطراف العقد....).

وللقضاء دور هام في تخفيف أثر الشروط التعسفية التي لم يحرمها القانون صراحة، ويستند القضاء في ذلك إلى القواعد العامة فيما يتعلق بالتراضي^(٣).
أما ما ورد بشأن شروط التحكيم في التشريع العراقي والمصري^(٤) ففيه نظر، حيث تؤكد هذه التشريعات عدم وضع شروط التحكيم بين الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التأمين، بل يجب أن تكون ضمن اتفاق خاص وإلاّ تكون تلك الشروط باطلة، فنتساءل ما العلة في ذلك؟

(١) الفقرة (٣) من المادة (٧٥٠) من القانون المدني المصري، والفقرة (٣) من المادة (٩٨٥) من القانون المدني العراقي والمادة (٨) من قانون التأمين الفرنسي. (د. توفيق حسن فرج، احكام الضمان، المصدر السابق، ص ٣٨٤).

(٢) الفقرة (٥) من المادة (٩٨٥) من القانون المدني العراقي، والفقرة (٥) من المادة (٧٥٠) من القانون المصري.

(٣) د. توفيق حسن فرج، احكام الضمان، المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(٤) الفقرة (٤) من المادة (٩٨٥) من القانون المدني العراقي، والفقرة (٤) من المادة (٧٥٠) من القانون المدني المصري.

ويرى الباحث أنَّ ذلك يقلل من قيمة الوثيقة ونوصي بوضع هذه الشروط ضمن وثيقة التأمين ولكن ضمن الشروط الخاصة، لأن هذه الوثيقة بمثابة عقد التأمين ذاته وأنَّ هذه الوثيقة فيه قسم خاص بالشروط، لأن إضافة هذه الشروط إليها تكون سنداً قوياً داخل العقد وتقوي وثيقة التأمين وأهميتها وتحافظ على حقوق المؤمن له كون النزاع الذي يحصل يعالج وفق بنود الوثيقة، وأنَّ اختيار المحكمة التي تقضي في النزاع من ضمن الشروط التي يمكن تحديدها بالاتفاق.

والباحث يقترح تعديل المادة (٩٨٥/ ف٤) من القانون المدني العراقي، والمادة (٧٥٠/ ف٤) من القانون المدني المصري، وكالآتي: (٤- شرط التحكيم إذا ورد بين الشروط العامة المطبوعة في الوثيقة، باستثناء شرط التحكيم الذي يوضع ضمن الشروط الخاصة في الوثيقة).

أما الشروط التعسفية في وثيقة التأمين فإنها تبطل كذلك عندما يتبين أن الشرط التعسفي لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه^(١)، فقد وضعت هذه الفقرة في القوانين المدنية العربية حكماً عاماً من شأنه إبراز التعميم بعد التخصيص درءاً للتعسف الذي يقع في الشروط أيّاً كانت صورته ومصدره^(٢).

ومثاله الشرط بوجوب الإخطار عن تعرض الشيء المؤمن منه في مدة معينة حتى لو كان المؤمن له لا يعلم بوقوع الحادث الذي أدى إلى وجوب التعويض في التأمين، والقاضي له دور فعال في تقدير الوضعية للوصول إلى استنتاج وتكييف ما إذا كان لمخالفة هذا الشرط دخل في وقوع الحادث التي تعرض له القمر الصناعي أم لا؟ فإذا كان لهذا الشرط دخل في وقوع الحادث يكون الشرط صحيحاً، أما إذا كان ليس لمخالفة هذا الشرط أي دور في وقوع الحادث فيكون الشرط تعسفياً بالتالي يكون هذا الشرط باطلاً^(٣) ولا يعمل به.

وهناك شروط أخرى مهمة لا بد أن تتضمنها وثيقة التأمين، ومن هذه الشروط، الشروط المتعلقة بالتجديد الضمني للعقد حيث يتجدد العقد من تلقاء نفسه دون حاجة لموافقة المؤمن^(٤)، وشروط وحالات امتداد وفسخ وإنهاء العقد، وشروط

(١) الفقرة (٥) من المادة (٩٨٠) من القانون المدني العراقي والفقرة (٥) من المادة (٧٥٠) من القانون المدني المصري، والمادة (٧١٦) من القانون المدني السوري، والمادة (٧٥٠) من القانون المدني الليبي، والمادة (٩٨٢) من قانون الموجبات اللبناني.

(٢) أنور طلبه، المطول، ج ١١، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(٣) أنور طلبه، المطول في شرح القانون المدني، ج ١، شركة ناس للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص ٢٧٤.

(٤) د. حسين توفيق فرج، المصدر السابق، ص ٤١٥-٤١٦.

وطرق إعلان الكارثة^(١)، وغالباً ما يلجأ المؤمن إلى وضع شرط في وثيقة التأمين يطلق عليه (شرط التسوية) وهو يقضي بأن يختصر التعامل في تسوية أي تعويض مع المؤمن له فقط، فلا يكون للمستفيد والحالة هذه الدخول في هذه التسوية وإنما يقتصر حقه بمطالبة المؤمن مباشرة بالمبلغ الذي جرت عليه التسوية^(٢)، وأخيراً فإنه في كل العقود الرضائية لطرفي العقد وضع شروط واتفاق عليها بما لا يخالف القانون والنظام العام والآداب، لذلك فإن لأطراف عقد التأمين على الأعمار الصناعية واستناداً إلى القاعدة القانونية- العقد شريعة المتعاقدين- وفي الحدود التي يقرها القانون، أن يتفقا على شرط عدم رجوع المؤمن له إلا بعد صدور حكم نهائي يقرر مسؤولية شركة التأمين بتحقيق الخطر المؤمن منه، وليس ذلك منعاً للنقاضي وإنما تنظيمياً لحق الرجوع وهو ما يجوز قانوناً، كما لا يتعارض هذا الشرط مع أحكام القانون المدني^(٣).

ثانياً: قسم التوقيع في وثيقة التأمين: إنَّ التوقيع على وثيقة التأمين دليل على أنَّ ما فيها صادر عن اتفاق بين طرفي العقد، ويمثابة حجة قانونية لكل منهما على الآخر للالتزام بمضمون ما وقع عليه، لذلك فإن قسم التوقيع يعتبر من الأقسام المهمة كونه يتعلق بالتعبير النهائي عن رضا المؤمن له ورضا شركة التأمين، "وقبل هذا التوقيع يلزم المؤمن له أن يدلي بكل ما يعلمه من البيانات المفروض أنَّ يقدمها عن الخطر"^(٤).

ولكن جرت العادة على أنَّ يتم التوقيع على وثيقة التأمين من قبل المؤمن فقط، وهذا التوقيع يدل على أنَّ المؤمن قد أخذ على عاتقه الالتزام بالضمان^(٥).

ويرى الباحث أن توقيع المؤمن له أيضاً ضروري حيث يدل توقيعه على أنه ملتزم بالالتزامات التي تقع على عاتقه، أسوة بالعقود الأخرى الملزمة للجانبين.

ثالثاً: قسم الجدول في وثيقة التأمين:

تحتوي معظم الوثائق على ما يسمى بالجدول (schedule) وفيه تتجمع كل الشروط والبيانات المكتوبة^(٦)، ويتضمن ما يلي من البيانات والمعلومات التي عدم وجود أي منهما يعتبر نقصاً

(١) د. عابد فايد عبد الفتاح فايد، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٢) موريس منصور، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) أنور طلبية، المطول، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(٤) د. صلاح الدين طلبية، مقدمة التأمين، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٥) موريس منصور، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٦) د. صلاح الدين طلبية، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

في الوثيقة:

- ١- رقم وثيقة التأمين^(١)، حيث إن لكل وثيقة تأمين رقمها الخاص التي تكتب عادة أعلى الوثيقة إلى اليمين، هذا الترقيم ضروري لتمييز كل وثيقة عن أخرى صادرة من نفس شركة التأمين، إضافة إلى أن الرجوع إليها في حالات الضرورة من الأرشيف، حيث توجد نسخة ثانية لدى شركة التأمين سهلة جداً.
- ٢- تأريخ توقيع الوثيقة أو ما يسمّى بتأريخ تحرير الوثيقة^(٢)، أو تأريخ إبرام العقد، حيث إن هذا التأريخ هو الذي يتحدد به متى يعتبر العقد منعقداً بصرف النظر عن تأجيل ترتيب آثاره إلى تأريخ آخر، أو تأجيل ترتيب هذا الأثر إلى حين حدوث أمر معيّن، إذ في هذه الحالة ينفصل تأريخ الانعقاد عن تأريخ بدء ترتيب آثار العقد^(٣).
- ٣- تأريخ بدء سريان الوثيقة^(٤)، ومن هذا التأريخ تترتب جميع الآثار القانونية لهذه الوثيقة.
- ٤- مدة التأمين أو مدة العقد، يتحدد فيه بداية مدة الضمان ونهايته^(٥).
- ٥- أسماء الضامن(المؤمن) والمضمون (المؤمن له) ومحل إقامتهما^(٦)، والغالب في عقود التأمين أن المؤمن عادة شركة تجارية أي شخصاً معنوياً ولكن المؤمن له قد يكون شخصاً طبيعياً، أو شخصاً معنوياً، والعلة في وجوب تحديد اسم الشركة المؤمنة ومكتبه الرئيس ومكان تسجيله وفروعه وكافة المعلومات التي تكون ضرورية، لمعرفة معرفة تامة ومعرفة إمكاناته المالية والاقتصادية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بأعمالها في مجال التأمين.
- ٦- بيانات الخطر المؤمن منه.
- ٧- بيانات القسط وكيفية دفعه وقيمه ونوعه.
- ٨- بيانات الشيء المؤمن عليه^(٧).

(١) موريس منصور، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) د. عابد فايد عبد الفتاح فايد، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٣) د. توفيق حسن فرج، احكام الضمان، المصدر السابق، ص ٣٨٧. ويقول الدكتور توفيق حسن فرج في كتابه احكام الضمان: ان تحديد تأريخ انعقاد العقد معناه انه لا يحق لاي طرف من أطراف العقد العدول بأرادته عن العقد وحدها، ص ٣٨٧.

(٤) د. صلاح الدين طلبية، المصدر السابق، ص ٢٤٩. والدكتور طارق عفيفي صادق أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٥) د. عابد فايد عبد الفتاح فايد، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٦) د. توفيق حسن فرج، المصدر السابق، ص ٣٨٦.

(٧) د. عابد فايد عبد الفتاح فايد، المصدر السابق، ص ٢١٤.

الفرع الثالث: الاستثناءات في وثيقة التأمين

بما أن العقد شريعة المتعاقدين فإن لأطراف عقد التأمين الاتفاق على بعض الاستثناءات التي لا يتضمنها هذا العقد، وسواء كانت هذه الاستثناءات تم الاتفاق عليها أثناء المفاوضات التمهيدية، أو عند صدور وثيقة التأمين، أو عند صدور ملحق وثيقة التأمين. والقيمة القانونية للاستثناءات تكمن في أن الاستثناءات التي ترد في العقود ما هي إلا التعبير النهائي للرضا الصحيح لأطراف العلاقة القانونية، وهذه الاستثناءات يختلف من وثيقة إلى أخرى بحسب نوع التأمين، وبحسب شركة التأمين ومن دولة إلى أخرى، وعليه سنتناول عدة استثناءات على سبيل التعداد وليس الحصر، والحالات المستثنى تكون خارج الغطاء التأميني الذي يتضمنه عقد التأمين، وإذا كان التأمين على قمر صناعي فالاستثناءات هي:

"١- أي مصادرة غير قانونية أو ممارسة غير مشروعة، للسيطرة على القمر الصناعي بشكل من قبل الآخر دون موافقة المؤمن عليه^(١)، عن طريق سرقة الشفريات التي تخص تشغيل الترددات أو النبضات^(٢). ٢- أي جهاز مضاد للأقمار الصناعية أو جهاز الانشطار أو الاندماج النووي، أو أي جهاز يصدر الأشعة الليزرية أو يوجه حزم الطاقة^(٣) الراداري التي تكون على شكل نبضات الكترونية، ويؤثر مباشرة على القمر الصناعي في عرقلة عمله أو يعمل على تعطيله. ٣- خسارة الإيرادات والنفقات الإضافية خارج ما هو المؤمن عليها. ٤- تشوش التردد الكهرومغناطيسي أو اللاسلكي التي تصيب القمر الصناعي من مصادر خارجية، ما عدا التي تصيب القمر الصناعي مباشرة. ٥- الأعمال المتعمدة للمؤمن بغرض إفشال عمل القمر الصناعي أو فشل إطلاقه. ٦- التفاعل أو الإشعاعات النووية، أو التلوث الإشعاعي مهما كان نوعه، سواء كان مباشراً أم غير مباشر، ما عدا الإشعاعات الطبيعية

(١) تأمين الفضاء والأقمار الصناعية، نشرة الاتحاد المصري للتأمين، آخر الزيارة: ٢٠٢٣، المتاح على الموقع الإلكتروني:

https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1322

(٢) هذه الترددات قد تعدل تعديل سعوي ((Amplitude Modulation، أو تردديا (Frequency Modulation)، أو تعديل طوري (phase Modulation)، أو أي نوع آخر من الموجات الأخرى التي تستخدم في تشغيل والسيطرة على القمر الصناعي والتصرف فيه دون موافقة مالك القمر الصناعي.

(٣) تأمين الفضاء والأقمار الصناعية، نشرة الاتحاد المصري للتأمين، المصدر السابق.

التي تحدث في بيئة الفضاء^(١).

وإذا كان الشيء المؤمن عليه مخزن أو بيت أو طائرة، أو مركبة (السيارات بأنواعها) فتختلف الاستثناءات بحسب نوع التأمين، ونوع الشيء المؤمن عليه. وبالرجوع إلى الوثيقة الموحدة لتأمين المركبة من المسؤولية المدنية والوثيقة الموحدة لتأمين المركبة من الفقد والتلف الصادر في القانون الاماراتي بهذا الشأن نرى أن القانون رقم (٢٥) لسنة (٢٠١٦) قد خصص فصلا كاملا للاستثناءات من الوثيقة في كلا النوعين من التأمين^(٢).

(١) أنظر بهذا الصدد: تأمين الفضاء والأقمار الصناعية، نشرة الاتحاد المصري للتأمين، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1322

(٢) أنظر بهذا الصدد: تأمين الفضاء والأقمار الصناعية، نشرة الاتحاد المصري للتأمين، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1322

آخر الزيارة للموقع: ٢٩-١١-٢٠٢٠.

(٢) راجع الفصل الرابع من الوثيقتين الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة التأمين الإماراتي رقم (٢٥) لسنة (٢٠١٦) بإصدار نظام توحيد وثائق التأمين على المركبات.

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

- ١- إن وثيقة التأمين من أهم الوثائق التي تصدر عند إبرام عقد التأمين.
- ٢- تتضمن وثيقة التأمين كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤمن والمؤمن له، وبالنشء المؤمن عليه في عقود التأمين.
- ٣- تتضمن وثيقة التأمين خمسة أقسام، وهي كالآتي: قسم المقدمة وقسم الضمان وقسم الشروط وقسم التوقيع وقسم الجدول.
- ٤- بما أن العقد شريعة المتعاقدين فإن لأطراف عقد التأمين الاتفاق على بعض الاستثناءات التي تكون خارجة عن التغطية التأمينية، وسواء كانت هذه الاستثناءات تم الاتفاق عليها أثناء المفاوضات التمهيديّة، أو عند صدور وثيقة التأمين، أو عند صدور ملحق وثيقة التأمين، يجب الإشارة إليها بشكل واضح، وفي عقد التأمين على الاقمار الصناعية تشمل عدة حالات.
- ٥- أن القانون والقضاء تعمل على القضاء على الشروط التعسفية، وأكد القانون المدني العراقي والمصري على ذلك، أما القانون المدني الفرنسي بعد تعديله عام ٢٠١٦ قد حسم الأمر، وأعطى الحق القانوني للمؤمن له بأن يتفاوض ويناقش الشروط الخاصة.
- ٦- هناك خمسة أنواع من التفسير (التشريعي، الفقهي، القضائي، الموضوعي، الشخصي)، يسترشد بها القاضي في تفسيره لعقود التأمين.

ثانياً: التوصيات

- ١- ما ورد بشأن شروط التحكيم في التشريع العراقي والمصري فيه نظر، حيث تؤكد هذه التشريعات بعدم وضع شروط التحكيم بين الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التأمين، بل يجب أن تكون ضمن اتفاق خاص وإلا تكون تلك الشروط باطلة، لذلك يوصي الباحث بوضع شروط التحكيم ضمن وثيقة التأمين ولكن ضمن الشروط الخاصة، وليس في اتفاق خاص كما جاء في القانون المدني العراقي والقانون المدني المصري، لأن هذه الوثيقة بمثابة عقد التأمين ذاته، وفيها قسم خاص بالشروط، وإضافة شروط التحكيم إليها تكون سنداً قوياً داخل العقد، وتقوي وثيقة التأمين وأهميتها وتحافظ على حقوق المؤمن له عند النزاع.
- ٢- نوصي بتعديل المادتين (٩٨٥/ف٤) من القانون المدني العراقي، والمادة (٧٥٠/ف٤) من القانون المدني المصري الخاص ببطالان الشروط الباطلة في وثيقة التأمين، وأن يصبح كالآتي: (٤- شرط التحكيم إذا ورد بين الشروط العامة المطبوعة في الوثيقة، باستثناء شرط التحكيم الذي يوضع ضمن الشروط الخاصة في الوثيقة).
- ٣- يوصي الباحث أن يكون شرط اختيار المحكمة التي تقضي في النزاع بين المؤمن والمؤمن له من ضمن الشروط الخاصة التي يمكن تحديدها بالاتفاق، وليس من ضمن

الشروط العامة التي يضعها المؤمن، ومرد ذلك هو الحفاظ على حقوق المؤمن كونه هو الطرف الضعيف في العقد.

٤- يقترح الباحث بأن يكون تعريف وثيقة التأمين في التشريع العراقي كالاتي: عبارة عن المستند الذي يتضمن في إطاره كافة البيانات والشروط العامة والخاصة المتعلقة بعقد التأمين، ودليل على إبرام عقد التأمين، وهي وسيلة إثبات العقد.

٥- نوصي بالتقليل من الاستثناءات في الوثيقة بأكبر قدر ممكن، لأنه كلما كانت الاستثناءات قليلة كانت التغطية التأمينية أوسع.

٦- جرت العادة على أن يتم التوقيع على وثيقة التأمين من قبل المؤمن فقط، وهذا التوقيع يدل على أن المؤمن قد أخذ على عاتقه الالتزام بالضمان، ونوصي بأن يضاف توقيع المؤمن أيضاً إلى الوثيقة لضرورتها، حيث يدل توقيعه على أنه ملتزم بالالتزامات التي تقع على عاتقه، أسوة بالعقود الأخرى الملزمة للجانبين.

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- ❖ د. ابراهيم عبد العزيز داود، التفسير القضائي لعقد التأمين، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٤.
- ❖ أنور طلبة، المطول في شرح القانون المدني، ج ١١، شركة ناس للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.
- ❖ أنور طلبة، المطول في شرح القانون المدني، ج ١، شركة ناس للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.
- ❖ د. توفيق حسن فرج، أحكام الضمان التأمين في القانون اللبناني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦.
- ❖ د. حسن يوسف محمود عليوة، التأمين من مسؤولية الناقل الجوي للأشخاص، دار الكتب القانونية، مصر، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، ٢٠١٠.
- ❖ د. سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ❖ د. صلاح الدين طلبة، مقدمة في التأمين، دار المعارف بمصر، مصر، ١٩٦٤.
- ❖ د. طارق عفيفي صادق احمد، المبادئ العامة للتأمين، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٧.
- ❖ عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (عقود الغرر وعقد التأمين)، ط ٣، ج ٧، المجلد الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠.
- ❖ عبد القادر العطير، التأمين البري في التشريع، ط ٥، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
- ❖ د. عصام أنور سليم، اصول عقد التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٧.
- ❖ د. عايد فايد عبد الفتاح فايد، أحكام عقد التأمين، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، سنة ٢٠١٠.
- ❖ د. محمد حسين منصور، أحكام قانون التأمين، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- ❖ مورييس منصور، دراسات في التأمين، الطبعة ١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٩.
- ❖ د. محمود عبد الرحمن السيد راجح، التفسير القضائي لعقد التأمين، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٨.
- ❖ د. هيثم حامد المصاروة، المنتقى في شرح عقد التأمين، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.

ثانياً: القوانين

- ❖ القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة (١٩٥١).
- ❖ القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة (١٩٤٨).
- ❖ القانون المدني الأردني لسنة (١٩٧٦).
- ❖ القانون المدني الكويتي.
- ❖ القانون المدني الليبي.
- ❖ القانون المدني السوري رقم (٨٤) لسنة (١٩٤٩).
- ❖ القانون المدني الفرنسي بالعربية، البروفيسور فايز الحاج شاهين، L.E.G.O.S.P.A، إيطاليا، ط ٢٠٠٩.
- ❖ قانون تنظيم أعمال التأمين العراقي رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٥).
- ❖ قانون تنظيم أعمال التأمين الأردني رقم (٣٣) لسنة (١٩٩٩)،
- ❖ القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٦) لسنة (٢٠٠٧) في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله.
- ❖ اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ (٢/٦/١٤٢٤) الموافق (٣/٧/٢٠٠٣)، والقرار لمجلس الوزراء رقم (١٢٥) بتاريخ (١٤/٥/١٤٢٤).
- ❖ قانون (١٣) يوليه سنة (١٩٣٠) الفرنسي.
- ❖ قانون العقود والموجبات اللبناني.
- ❖ القانون المدني الفرنسي (قانون التأمين رقم ٧٦-٦٦٦) في ١٦ تموز/ يوليو، ١٩٧٦.
- ❖ قانون التأمين البحري الإنكليزي لعام ١٩٠٦.
- ❖ قواعد ممارسة المهنة وآدابها الخاصة بشركات التأمين الأردني رقم (٩) سنة (٢٠٠٤).
- ❖ القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٦) لسنة (٢٠٠٧) في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله.
- ❖ اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ (٢/٦/١٤٢٤) الموافق (٣/٧/٢٠٠٣).
- ❖ قرار لمجلس الوزراء السعودي رقم (١٢٥) بتاريخ (١٤/٥/١٤٢٤).
- ❖ قرار مجلس إدارة هيئة التأمين الإماراتي رقم (٢٥) لسنة (٢٠١٦) بإصدار نظام توحيد وثائق التأمين على المركبات.

ثالثاً: المقالات

❖ تأمين الفضاء والأقمار الصناعية، نشرة الاتحاد المصري للتأمين، متاح على الموقع الإلكتروني:

[http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDe\(tailID=1322](http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDe(tailID=1322)
آخر الزيارة للموقع: ٢٩-١١-٢٠٢٠

❖ مقال بعنوان: (فقدان صاروخ يحمل (٧) أقمار صناعية بعد إطلاقها من نيوزلندا)، وكالات، الموقع الإلكتروني: <https://khlaasa.net/news566078.html> آخر الزيارة: ٢-٢-٢٠٢٣ .